المحور الثالث: نظريات التجارة الخارجية

أولا: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية التقليدية للتجارة الدولية في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 كرد فعل عن المذهب المركنتيلي –التجاري- الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة الخارجية خاصة فيما يخص الواردات ، على اعتبار أن قوة وثروة الدولة لديهم تقاس بما تملكه من معادن ثمينة وبالتالي يجب العمل على زيادتها عن طريق تشجيع الصادرات وإعاقة الواردات ، وقد جاءت النظرية التقليدية – الكلاسيكية- للتجارة مدافعة عن حرية التجارة على إعتبار أن ثروة الأمة تتمثل فيما تملكه من موارد اقتصادية حقيقية من أراضي ومباني وسلع استهلاكية ، وحرية التجارة هي الطريق إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية، وبذلك كانت النظرية الكلاسيكية مع حرية التجارة وضد تقييدها.[1] وينقسم كتاب المدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية إلى جيلين:

- الجيل الأول، على رأسهم الفقهاء الانجليز رواد المدرسة التقليدية الكلاسيكية كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ويشتركون جميعهم في نقطة أساسية عند التحليل وهي أن العمل هو أساس القيمة.
- الجيل الثاني، من بين أهمهم ايدجورث، هابرلار، ليونتييف، مارشال، ويطلق على هذا الجيل وأفكارهم النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.

وقد عملت النظرية التقليدية في مختلف مراحلها الاجابة على التسؤلات التالية:[2]

- ماهو نموذج التجارة الخارجية؟ بعبارة أخرى ما هو هيكل كل من الصادرات والواردات للدولة محل الدراسة لتحديد السلع التي ستصدرها وتلك السلع التي ستستوردها الدولة المشاركة في التبادل.
- ما هي شروط التبادل الدولي ؟ بعبارة أخرى ما هو معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية؟.
- ماهي الفوائد أو المكاسب التي تعود على الدولة من اشتراكها في التجارة الدولية؟.

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

إن النظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساس الاختلاف في التكلفة، ويعتبر أدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذه النظرية ،ثم دعمت مبادئ هذه النظرية بأراء كل من دافيد ريكاردو وجون استوارت ميل ، والهدف من هذه النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص والتبادل.[3]

أ. نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث1723-1790.

ينظر إلى أدم سميث من جانب العديد من الاقتصاديين بأنه مؤسس الفكر الاقتصادي التقليدي ، بحيث انه نادى للحرية الاقتصادية والتبادل التجاري ، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات ، بالاضافة إلى الحد من دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث فرض الرسوم الجمركية على الواردات، ووضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري ،[4]وقد

---

[1]- رقية حساني ، مرجع سابق.

[2]- المرجع السابق.

[3] -alain samuelson , économie internationale contemporaine, office des publications universitaires, algerie, 1993,p65.

[4]-علي محمد عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمام، الأردن، 2009، ص68.

نشر "آدم سميث "Adam smith أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations"،[1]حيث تطرق فيه إلى نظرية النفقة المطلقة والتي تعتبر أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسر قيام التجارة بين البلدان، وتسنتد هذه النظرية إلى مبدأ تقسيم العمل الدولي ، حيث تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية, وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. وعليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها.[2]

- **ا لإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات المطلقة:**

تقوم نظرية النفقات المطلقة على الإفتراضات التالية:

- يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية و لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدولة ,أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة و لإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة, ووحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم ادم سميث أفكاره,عمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك و هي:
  - قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل؛
  - وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين؛
  - دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين؛
  - حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة؛
  - التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ؛
  - حرية المبادلات؛
  - مقايضة السلع مع بعضها ؛
  - ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم الإنتاج ؛
  - عدم وجود تكاليف نقل أو موصلات أو تأمين؛
  - التبادل يتم على أساس وحدة بوحدة؛
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي أن الفائدة التي تعود من إتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛
- إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الإستخدامات المختلفة؛

---

[1]-خالد المرزوك، **نظريات التجارة الخارجية** ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية ، جامعة بابل ، العراق، لم تذكر السنة، ص12.

[2]-رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5، العدد 17، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص126.

- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية.

- **تحليل نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث**

إن أدم سميث يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في انتاج انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة أقل بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لاشباع حاجاتها الداخلية ، وتبادل الفائض بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الانتاج.[1]

فقد قال أدم سميث في كتابه ثروة الأمم :" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض انتاج صناعتنا".اي أن أدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الانتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما. وقد قاس أدم سميث النفقة المطلقة بعدد وحدات العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من السلعة x.[2]

وتقوم التجارة الدولية في رأي سميث بوظيفتين هامتين وهما:[3]

- ✓ الوظيفة الأولى هي: وظيفة تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعا.
- ✓ الوظيفة الثانية هي: وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

ولفهم مبدأ الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

نفترض أن هناك دولتين هما الجزائر وايطاليا ، وانهما ينتجان سلعتين هما: العصير وزيت الزيتون على التوالي، وإن عدد ساعات العمل الازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالأتي:

جدول رقم (01): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	العصير	زيت الزيتون
الجزائر	4 ساعات عمل / الوحدة	3 ساعات عمل/ الوحدة
ايطاليا	6 ساعات عمل/ الوحدة	1 ساعة عمل/ الوحدة

المصدر: من اعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وايطاليا ينتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث ان الجزائر تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة حقيقية مقدارها 4 ساعات عمل، بينما تنتج ايطاليا بما مقداره 6 ساعات عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 3 ساعات عمل ، بينما ايطاليا فتنتج وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 1 ساعة عمل للوحدة، ومنه فإنه من الأفضل أن تتخصص الجزائر في انتاج العصير لكون أنها تتمتع بميزة مطلقة فيه بينما تتخصص

---

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007، ص ص 36-37.

[2]-عبد الله تركستاني وأخرون، **جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية-جدة- والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، المجلد 14، العدد 2، السعودية، ص44.

[3]-رانيا سعيد أبو بكر، **مقدمة في التجارة العالمية**، قسم التسويق، كلية الاعمال برابغ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية، لم تذكر السنة، ص10.

ايطاليا في انتاج زيت الزيتون لأنها تتمتع بميزة مطلقة في انتاجه، أو بمعنى أخر بما أن الجزائر تنتج العصير بتكاليف أرخص ، فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل لانتاج العصير ، وتبادله بزيت الزيتون من ايطاليا ، والعكس بالنسبة لايطاليا.

وعليه فإنه حسب أدم سميث فإن إختلاف النفقات المطلقة يشكل أساسا لقيام التبادل وتقسيم العمل الدولي ولذلك فإن هذا الإختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية بين الجزائر وايطاليا.

إضافة إلى ما سبق فإن سميث لا يرى داعيا للتفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية فكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ماذا يحدث عندما لا تتمتع أحد الدول بأى ميزة مطلقة فى إنتاج أى سلعة . هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟ وفقاً لتحليل آدم سميث فإن الدولة التى لا تتمتع بأى ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ، أي أنه ليس هناك فرصة لقيام التجارة الدولية لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الأخر دون أن يصدر إليه شيئا ويمكن توضيح هذه الفكرة فى المثال التالى الذى يوضح تكلفة إنتاج الوحدة من القمح والقطن فى كل من فرنسا وألمانيا.

جدول رقم (02): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	قمح	قطن
ألمانيا	40 ساعة عمل/ الوحدة	20 ساعة عمل/ الوحدة
فرنسا	20 ساعة عمل/ الوحدة	15ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من اعداد الباحثة.

نجد أن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج كل من القمح والقطن بينما لا تتمتع ألمانيا بأى ميزة مطلقة فى إنتاج السلعتين حيث يتكلف انتاج الوحدة الواحدة من القمح 20 ساعة عمل فقط فى فرنسا بينما يتكلف 40ساعة عمل فى ألمانيا ، أما بالنسبة للقطن فإن الوحدة الواحدة تتكلف 15 ساعة عمل فقط فى فرنسا بينما نفس الوحدة تتكلف 20 ساعة عمل فى ألمانيا .ولهذا وفقاً لتحليل آدم سميث فإن ألمانيا لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصيص وتقسيم العمل نظراً لعدم تمتعها بأى ميزة مطلقة.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية النفقة المطلقة لأدم سميث**

لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة وهي التالية:[1]

- حسب هذه النظرية، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.
- تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

[1]-لعايب وليد، **محاضرات في نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس علوم اقتصادية سنة ثالثة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج ، الجزائر، 2014/2013، ص8.

– ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف، من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

ولقد ظلت تلك الإنتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو " بنظريته في التجارة الدولية، والتي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي، والتي أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.لذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

ب. نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكاردو1772-1823

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير ديفيد ريكاردو التي أوردها في كتابه مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب خلال الفترة 1772-1823.[1] حيث تعتبر نظرية الميزة النسبية أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد. وقد أوضح عبر هذه النظرية أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة بباقي السلع التي ينتجها، حتى وإن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل منه.ويتحتم على كل بلد استيراد السلع التي يتنازل عن إنتاجها من باقي الدول التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها. وتسمح هذه النظرية بتجاوز قصور نظرية الميزة المطلقة التي صاغها آدم سميث، حيث إنها لا تضمن مكانا في التجارة الدولية للدول التي لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.[2]

وبالتالي يرى ديفيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس مبررا كافيا لقيام التجارة الدولية لكن يجب أن يكون هناك إختلاف في النفقات النسبية لقيامها.

- **الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسيبية لديفيد ريكاردو:**

وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية:

- إن التجارة الدولية تتم بين دولتين ، وتقع على سلعتين فقط.
- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة،وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما، مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة .
- المنافسة التامة ، وحرية التجارة.
- انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.
- استخدام نظرية القيمة في العمل ، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .
- ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة مع امكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

---

[1]- محمود حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، الاردن، 2010، ص275.

[2]-موسوعة الجزيرة، ديفد ريكاردو ،https://www.aljazeera.net/ ، أطلع عليه يوم 2019/12/03، على الساعة 09:00.

- ثبات نفقات الانتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل، أي أن تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لتغير حجم الإنتاج وبذلك فالإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة؛

- **تحليل نظرية النفقة النسبية لديفيد ريكاردو**

إذا كانت النفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة فالنفقة النسبية فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين لسلعتين شرط أن تكون هاتان السلعتان في بلد واحد بعد هذا يقرر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة حتى يتم التبادل الدولي فلا عبرة باختلاف النفقات المطلقة وإنما العبرة باختلاف النفقات النسبية.

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال الأتي الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصوّر إنتاج كل من الجزائر والأردن لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

الجدول رقم 03: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

الدولة	العصير	القماش	معدل التبادل الداخلي	
			العصير بالنسبة للقماش	القماش بالنسبة للعصير
الجزائر	60ساعة عمل /الوحدة	80 ساعة عمل/ الوحدة	0.75=80/60	1.33=60/80
الأردن	120ساعة عمل/الوحدة	100ساعة عمل/الوحدة	1.2=100/120	0.83=120/100

المصدر: من اعداد الباحثة.

واضح من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين ، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية وهذا يوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث أنه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة إنتاج أقل نسبيا مقارنة بغيرها من الدول الأخرى ،و يمكننا حساب التكلفة النسبية لكل سلعة كمايلي :

1- **حساب التكلفة النسبية لإنتاج العصير**

أ- **الجزائر**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لانتاج العصير/التكلفة المطلقة لانتاج القماش

=80/60 = 0.75 وحدة من القماش

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من العصير في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 0.75 وحدة من القماش

ب- **الأردن**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لانتاج العصير/التكلفة المطلقة لانتاج القماش

=100/120=1.2 وحدة من القماش

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من العصير في الأردن تساوي تكلفة انتاج 1.2 وحدة من القماش.

خلاصة: تكلفة انتاج العصير بالنسبة للقماش في الجزائر أقل من تكلفة انتاجه في الأردن 0.75<1.2.

2- **حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش**

أ- **الجزائر**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لانتاج القماش/التكلفة المطلقة لانتاج العصير

=60/80 = 1.33 وحدة من العصير

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 1.33 وحدة من العصير

ب- **الأردن**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لانتاج القماش/التكلفة المطلقة لانتاج العصير

=120/100=0.83 وحدة من عصير

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الأردن تساوي تكلفة انتاج 0.83 وحدة من العصير.

خلاصة: **تكلفة انتاج القماش بالنسبة للعصير في الأردن أقل من تكلفة انتاجه في الجزائر 0.83<1.33**

وهكذا سيكون من مصلحة الجزائر التخصص في انتاج العصير لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الأردن ، أما الأردن فمن مصلحتها التخصص في انتاج القماش لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الجزائر، بحيث أنه ليس في مصلحة الجزائر التخصص في انتاج القماش على الرغم من أن التكلفة المطلقة لانتاج هذا الأخير أقل من تكلفتها المطلقة في الأردن ، وذلك كون أن التكلفة النسبية لانتاج القماش في الجزائر أكبر منها في الأردن.ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة،ومن ثمة يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04:المكاسب التي تحققها الدوليتن من قيام التجارة الدولية بينهما

بيان	وضع الجزائر	وضع الأردن
قبل قيام التجارة الدولية	تقوم الجزائر بإنتاج وحدة عصير+وحدة قماش بتكلفة قدرها (60+80) 140 ساعة عمل.	تقوم الأردن بإنتاج وحدة عصير+وحدة قماش بتكلفة قدرها (120+100) 220 ساعة عمل.
بعد قيام التجارة الدولية	تتخصص الجزائر في انتاج وحدتين عصير بتكلفة قدرها (60×2) 120 ساعة عمل.	تتخصص الأردن في انتاج وحدتي قماش بتكلفة قدرها (100×2) 200ساعة عمل.
يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة وحدة بوحدة	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الجزائر وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة قدرها 120 ساعة عمل	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الاردن وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل

المكسب المتوقع من قيام التجارة الدولية	20 ساعة عمل	20 ساعة عمل

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أنه في حالة عدم تخصص الجزائر في انتاج العصير فإنه ستتكلف 140 ساعة عمل لانتاج وحدة من العصير ووحدة من القماش - قبل قيام التجارة الدولية-، في حين لو تخصصت في انتاج العصير فأنها ستتكلف 120 وحدة عمل للحصول على وحدة عصير منتجة لديها ووحدة قماش نتيجة التبادل مع وحدة من العصير –بعد قيام التجارة الدولية-، كذلك الحال بالنسبة للأردن ففي حالة عدم تخصصها في انتاج القماش فإنها ستتكلف 220 ساعة عمل لانتاج وحدة من العصير ووحدة من القماش - قبل قيام التجارة الدولية-، في حين لو تخصصت في انتاج القماش فإنها ستتكلف 200وحدة عمل للحصول على وحدة قماش منتجة لديها ووحدة عصير نتيجة التبادل مع وحدة من القماش –بعد قيام التجارة الدولية،وهكذا فإن التخصص أفاد الدولتين حيث ربحت كلاهما من التجارة الدولية – تم توفير 40 وحدة عمل : 20 لصالح الجزائر و20 لصالح الأردن- وهذا بفرض أن التبادل يتم وحدة عصير مقابل وحدة قماش.

مثال 2:

إذا علمت أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من الصوف ووحدة واحدة من المنسوجات في كل من إنجلترا وفرنسا تحتاج إلى عدد ساعات العمل التالية:

جدول رقم 05: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

السلعة / البلد		الصوف	المنسوجات	(معدل التبادل الداخلي)	
				الصوف بالنسبة للمنسوجات	المنسوجات بالنسبة للصوف
فرنسا		40سا	20سا	2= 20/40	0,5 = 40/20
إنجلترا		12سا	10سا	=10/12 1,2	0,83 =12/10
(معدل التبادل الخارجي)	**فرنسا بالنسبة لإنجلترا**	3,33=12/40	2=10/20		
	إنجلترا بالنسبة لفرنسا	0,30=40/12	=20/10 0,5		

المصدر: من اعداد الباحثة

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج كل من الصوف والمنسوجات، في حين تعاني فرنسا من تخلف مطلق في إنتاج كل من السلعتين، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية وهذا

يوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث أن فرنسا ستتخصص في إنتاج إحدى السلعتين لكن ليس على أساس التكاليف المطلقة بل على أساس التكاليف النسبية.

ومن خلال تحليلنا لهذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من انجلترا وفرنسا تتكلف قدرا من ساعات العمل أقل مما تكلفه إنتاج الصوف ، ولكن فرنسا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج المنسوجات في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج الصوف مقارنة بفرنسا وذلك لأن :

- **النفقة النسبية لإنتاج الصوف بالنسبة للمنسوجات** في فرنسا (20/40 = 2) **أكبر من تكلفة انتاجه** في إنجلترا (10/12=1.2).
- في حين نجد أن **النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات بالنسبة للصوف** في فرنسا (40/20=0.5) **أقل من تكلفة انتاجه في** إنجلترا (12/10=0.83) .

ولكي يكون التبادل مربحا للبلدين يجب أن يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلات التبادل الداخلية،فمثلا معدل تبادل الصوف يكون ضمن المجال التالي: [1.2 - 2].ومعدل تبادل المنسوجات ضمن المجال: [0.5 - 0.83].

وفي هذا الإطار ترى النظرية أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى تخصص كل دولة تخصصا كاملا في إنتاج السلعة التي لها تفوق نسبي فيها، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة التي لها عجز فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم باستيراد السلعة التي تعاني من تخلف نسبي في إنتاجها.

نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج الصوف، وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج المنسوجات، في حين أن فرنسا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج المنسوجات وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج الصوف، إذن على هذا الأساس يتشكل هيكل أو نمط التجارة الخارجية، حيث تقوم إنجلترا بالتخصص في إنتاج الصوف كونها سلعة التفوق النسبي لديها، وتستورد المنسوجات كونها سلعة التخلف النسبي لديها.

وبناءا على ذلك فإن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، أما هيكل وارداتها فيتكون من مجموعة سلع التخلف النسبي، وهي السلع التي لو قامت بإنتاجها لكانت نفقاتها النسبية أعلى.إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الخارجية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.[1]

[1]- العايب وليد، مرجع سابق، ص10.

- **حالة تساوي النفقات النسبية:**

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ولبيان ذلك نورد المثال التالي:

الجدول رقم (06): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	القماش (1)	القمح (2)	معـــدل التبـــادل الداخلي
فرنسا (1)	40سا	20سا	0,5 = 40/20
انجلترا (2)	30سا	15سا	0,5 = 30/15
معدل التبادل الخارجي	0,75 = 40/30	0,75 = 20/15	

تساوي معدلات التبادل الداخلية في كل من البلدين يعني إنعدام الميزة النسبية لأي منهما وبالتالي تنعدم مصلحتها من التبادل فلا تقوم التجارة الخارجية والعكس صحيح، فكلما اختلفت معدلات التبادل الداخلية كلما أعطت مبررات لقيام التجارة الدولية.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو**

على الرغم من بقاء هذه النظرية كأساس لتفسير التجارة الخارجية بين الدول لمدة طويلة ، الا إن الانتقادات بدأت توجه إليها منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وخاصة من قبل اوهن وفرانك غراهم ، وفي ما يأتي أهم هذه الانتقادات :[1]

- **المغالاة في التبسيط :** ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعد النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع ، كما تتعرض فيه الأذواق والإمكانيات الى التبدل والتغير المستمرين واللذين يؤثران على مكانة الدول التجارية فالدولة التي تكون متميزة بتجارتها اليوم قد تفقد هذه الميزة في الغد لتحل محلها دولة أخرى وهكذا ، وقد يمكن حل هذا الإشكال بافتراض ان العالم ينقسم الى الدولة المعنية بالتحليل وبين بقية دول العالم ، اما السلع فيمكن كذلك تقسيمها الى السلع التي تتميز بإنتاجها دولة التحليل من جهة والسلع التي يتميز بإنتاجها العالم من جهة ثانية ، اما حالة تبدّل الأذواق او الإمكانيات فإنها ربما تؤدي الى تبديل مواقع الدول المصدرة في تسلسلها في التجارة الدولية .
- **افتراض انعدام نفقات النقل والتأمين وغيرها :** وهو أمر لا يمكن تصوره ، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها او ربما تتفوق عليها ، ففي حالة كون هذه النفقات عالية فقد تنتفي معها الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة في إنتاج السلعة ، مما يؤدي الى توقف البلدان الأخرى من الاستيراد منها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي توقف التجارة الخارجية بينهما . فإذا كانت الدولة المصدرة بعيدة عن أسواق استهلاك السلعة او كانت السلعة من النوع الذي يحتاج الى ظروف خاصة في النقل كالنفط الخام او السلع سريعة التلف او ما شابه ذلك ، فان تكاليف النقل قد تلغي الميزة النسبية للدولة المنتجة .
- **افتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية :** أي إن الاقتصاد القومي في حالة توازن ، الا ان هذا الافتراض غير واقعي ، إذ ان (كينز Keyns) قد اثبت ان حالة التوازن يمكن ان تحدث دون حالة الاستخدام الكامل ، أي من الممكن حدوث حالة

[1]-خالد المرزوك، مرجع سابق،ص ص 16-17.

توازن في الوقت الذي تكون فيه موارد اقتصادية معطلة ، الأمر الذي سوف يدفع الدولة المنتجة الى استخدام هذه الموارد المعطلة والتي غالبا ما تكون ذات كفاءة إنتاجية اقل وبالتالي انخفاض في مستوى الميزة النسبية التي كانت تمتلكها الدولة .

- **افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج :** إلا إن الواقع يشير الى إن المشاريع الإنتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج الى قانون تزايد النفقات (او قانون تناقص الغلة) ، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، اذ عند زيادة الإنتاج عن هذا الحد فان التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الإنتاج .
- **افتراض حرية التجارة الخارجية وسيادة حالة المنافسة التامة بين الدول :** وهو أمر مخالف للواقع اذ إن معظم الدول تقوم بفرض قيود على حركة صادراتها واستيراداتها كل حسب ظروفها الاقتصادية والموردية وطاقات الإنتاج السلعي لديها ، أما افتراض سيادة حالة المنافسة التامة في الأسواق الدولية فهو مخالف للحقائق الدولية الآتية :
  - ان معظم السلع الخاضعة للاستيراد والتصدير هي سلع متمايزة وليست متجانسة .
  - وجود القيود التجارية التي تفرضها الدول في معظم الحالات.
  - يسود الاحتكار او المنافسة الاحتكارية معظم النشاطات الاقتصادية في العالم .
- **افتراض المقايضة بالسلع :** غير إن واقع الحال يشير الى أن الاقتصاد الحديث قد فارق التجارة بالمقايضة واستبدل بها استخدام النقود بأشكالها المختلفة وعلى نطاق واسع كوسيط للتبادل ، كما ان التبادل الدولي يتم بالنقود الدولية ذات الأسعار المختلفة والمتغيرة للصرف والتي تجعل عملية التبادل خاضعة الى قوانين العرض والطلب الدوليين والأسعار الدولية للسلعة وأسعار الصرف الأجنبي وليس الى المقايضة المجردة .
- **افترضت النظرية عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال على المستوى الدولي:**وهذا الافتراض غير صحيح فقد يستحيل انتقال بعض عناصر الانتاج كالأرض ، وقد تصعب الهجرة السكانية بسبب القيود وقد تتسم حركة رؤوس الأموال بالبطئ إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية قد خفضت من هذه العراقيل.
- **تقوم هذه النظرية أساسا على نظرية العمل كأساس للقيمة :**حيث يرجع هذا التحليل اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لاختلاف كمية العمل المستخدمة في انتاجها، غير أن الواقع يشير إلى أن العمل يشترك مع رأس المال والتنظيم في العملية الانتاجية فضلا عن وحدات العمل غير المتجانسة، حيث تختلف الانتاجية من فرد لأخر ومن دولة لأخرى.
- يأخذ على هذه النظرية امتيازها بطابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.
- كما يأخذ على النظرية تركيزها على جانب الانتاج والعرض مهملة لجانب الطلب وعدم بيانها لكيفية تحديد نسبة التبادل الدولي.ويعزى الاقتصاديون الفضل في سد هذا النقص إلى جون إستيوارت ميل.

ج. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

يتفق جون استورت ميل مع ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع دولة إلى أخرى ، وقد اعتمد جون استورت ميل على نفس الافتراضات الأساسية التي قامت عليها نظرية ديفيد ريكاردو ماعدا الفرضيتين التاليتين التي قام بتعديلهما :[1]

- أن قيمة السلعة تتحدد بتكلفة انتاجها من جميع عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.
- ان التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.

إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب العرض فقط واهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية ، غير إن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في التجارة الدولية أي الاستيرادات (جانب الطلب) والصادرات (جانب العرض) ، ولكن السؤال المهم هو كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الواردات ؟ ، أي ما هي النسبة التي تجمع بينهما في عملية التبادل الدولي ؟، وبمعنى أدق ما هي معدلات التبادل الدولي التي تتم وفقها التجارة الدولية لتكون مربحة لكلا الدولتين المتعاملتين بالتجارة ؟ .

- **تحليل نظرية القيم الدولية لجون ستيورت ميل.**

لقد أوضح المفكر والاقتصادي الانكليزي J.S Mill في كتابه (أسس الاقتصاد السياسي عام 1848) ضمن نظرية جديدة عرفت بـ (نظرية القيم الدولية) بان نسب التبادل الدولي تتحدد بقانون الطلب المتبادل Reciprocal Demand ، أي إن طلب أية دولة على سلعة ما يمثل عرض الدولة الثانية من السلعة نفسها ، وفي ذات الوقت فان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من تلك السلعة ، أي إن هنالك طلب متبادل بين الدولتين وان نسب التبادل بين هاتين الدولتين ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين ، وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحدين الأدنى والأعلى لنسب التبادل بين السلع داخليا .

وخلاصة القول إن نسبة أو معدل التبادل الدولي يتوقف على الطلب المتبادل لكل من البلدبن على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية ، ويتحدد معدل التبادل الدولي عند ستوارت ميل بناءا على:معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى و معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، حيث أنه كلما اقترب معدل التبادل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل الداخلي للدولة كان نصيبها من مكاسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

[1]-السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص31.

2. النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية-النظرية الحديثة في التجارة الدولية -

أ. النظرية السويدية-نظرية التو افر النسبي لعوامل الانتاج لهيكشر وأولين –

تعد نظرية هيكشر وأولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى إختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هيكشر – أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

- **فرضيات نظرية هيكشر واولين**

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هى:[1]

- أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال .
- كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين . أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لان تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما .[2] إن تماثل الفن الانتاجى فى الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الانتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلى من عناصر الانتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الانتاج .
- أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensiveوالسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال ،Capital Intensive بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال /العمل مقارنة بالسلعة (ص).
- أن السلعتين (س)،و(ص) يتم انتاجهما فى ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الانتاج (العمل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدى الى زيادة حجم الانتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة ١٠% يؤدى الى زيادة الانتاج بنفس النسبة.
- التخصص غير الكامل فى الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التى تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الانتاج لانتاج سلعة واحدة من السلعتين .
- إن تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل في الدولتين- بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما. -كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الانتاج (راس المال , العمل.)

---

[1]-ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية** ، برنامج مهارات التسويق والبيع، مركز التعليم المفتوح ، جامعة مها، مصر ، 2010، ص ص 39-40.

[2]-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص26.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س)و(ص) تميل فى الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجر وسعر الفائدة.
- المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج المتجانسة فى كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.
- عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقيد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .
- استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً فى الدولتين .
- توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات

- **تحليل نظرية هيكشر وأولين**

ترجع نظرية هكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقلديون إلى اختلاف النفقات النسبية، ويضيف إلى أن اختلاف النفقات النسبية ترجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في الداخل بتكلفة أقل، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول.[1]

إن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج وما يتبعها من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة ، بل هناك عامل أخر وهو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع في انتاجها الى مزج نسب مختلفة من عوامل الانتاج، وهو ما يطلق عليه بدالة الانتاج، فبعض السلع تحتاج فنيا لانتاجها الى توفر بعض عوامل الانتاج بدرجة اكبر من العوامل الاخرى، فبعض السلع مثلا يحتاج الى عنصر الارض اكثر من رأس المال والعمل كزراعة القمح مثلا، بينما سلعة كالمنسوجات تحتاج لرأس المال بنسبة اكبر من الارض والعمل.[2]

وبالتالي أرجع "أولين" قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين :[3]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة . *

---

[1]-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص56.

[2]- رانية سعيد أبو بكر، مرجع سابق، ص16.

[3]- ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص41.

* هناك طريقتين لقياس الوفرة النسبية: 1- طريقة الوفرة المادية وتقاس الكمية الكلية المتاحة من رأس المال إلى الكمية المتاحة من العمل2- طريقة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج أسعار الفائدة / أجور العمال لقياس الوفرة النسبية.

- اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى انتاج السلع المختلفة .

وهكذا فإن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا, بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

ويمكن توضيح نظرية هكشر واولين من خلال المثال التالي:

لنفترض أن هناك 2 دول: أمريكا ، أستراليا ،الجزائر، حيث تتمتع كل دولة بتوفر عناصر الانتاج التالية:

الجدول رقم (07):عناصر الانتاج المتوفرة في الدول الثلاثة

الدولة	كمية العمل	كمية راس المال	كمية الأرض
أمريكا	10	1000	20
أستراليا	05	10	900
الجزائر	1200	20	08

المصدر: من اعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الانتاجية بنسب متفاوتة، فأمريكا يتوفر لديها عنصر رأ المال بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال، وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، والجزائر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة العمل.وعليه بعد قيام التجارة الدولية ستقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا والجزائر ، وتستورد السلع كثيفة العمال وكثيفة الأرض من الجزائر وأستراليا وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر وأستراليا .

- **انتقادات النظرية:** من بين الانتقادات:

- اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الانتاج)الندرة والوفرة (بينما اهملت الجانب النوعي لعناصر الانتاج كما ان افتراض تجانس عوامل الانتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان. كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا للتفاوت التقني والفني الموجود بينهما
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد إشتركت النظرية مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.
- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية.
- إهمال النظرية لتكاليف النقل التي تؤثر بشكل واضح على توطن الانتاج في بلد دون الأخر، فهي تخلف فجوة بين أسعار السلع المتداولة في الأسواق المختلفة.
- لا تعطي النظرية أي أهمية للظروف التاريخية في اكتساب الميزة النسبية في حين أن ذلك وارد أحيانا كأن يتوصل بلد ما إلى انتاج سلعة معينة هذا البق التاريخي وحده يحقق ميزة نسبية.

- ليس بالضرورة ان الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الانتاج في بلد معين يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هذا العنصر. وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.

ب. **لغز ليونتيف- إختبار نظرية هكشر وأولين عمليا-** عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر –اولين فى وفرة عوامل الانتاج اختباراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التى جرت على نظرية هيكشر –أولين ما قام به الاقتصادى المعروف والروسى الأصل "فاسيلى ليونتيف" في عامي 1953 و 1956 بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العالم الخارجي حيث استخدم ليونتيف بيانات عام 1947 هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لانتاج ما قيمتة مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية . ونظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر –أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكى يتأكد ليونتيف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج الى بيانات عن درجة كثافة راس المال والعمل فى هيكل صادرات وواردات أمريكا وهذه البيانات موجودة فى جداول المدخلات والمخرجات التي تعرض تفصيلا لاحتياجات كل سلعة منتجة فى أحد القطاعات داخل الاقتصاد (من باقى القطاعات الأخرى) ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التى يتم انتاجها محلياً كبديل للسلع التى يتم استيرادها من الخارج . والجدول التالى يوضح مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات .[1]

الجدول رقم (08): جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لعالم 1947.

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات المتنافسة
كمية رأس المال (K) بالدولارات	**2.550.780**	**3091.339**
كمية العمل (L) بالفرد كل سنة	**182.313**	**170.004**
نسبة رأس المال / العمل (k/L) ألف دولار	**14**	**18**

المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح لنا من الجدول أعلاه ، أن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل. وجاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر وأولين. ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة 1951 ثم سنة ،1956ولكن المشكلة استمرت ، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.وبالتالي فالنتائج التي توصل لها كانت تمثل لغزا حقيقيا،ولا شك أن اعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمر يكية التى تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التى تنتج فى الخارج هو المصدر الرئيسى للنتائج الخاطئة التى توصل إليها . ولعل

[1]-ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص 55-56.

من أهم العناصر التى لم يأخذها فى الحسبان هو عنصر رأس المال البشرى الذى يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذى كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادى. وهذا ما فعله اقتصادى يدعى "كنن Kenen "فى عام 1965بتقدير حجم رأس المال المال البشرى فى الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادى لبيانات عام 1947وهنا جاءت النتيجة مرضية مرضية واختفى لغز ليونتيف ، وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

ثانيا : النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية

1. منحنى التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسن في الفن الانتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم انتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين تميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الانتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الانتاج جميعا تنخفض مع تراكم تجارب الانتاج،[1]وباسقاذ هذا التحليل على التجارة الدولية نجد أنه في حالة دولتين الأولى رائدة في صناعة منتج كثيف العمل وعمالها مؤهلون ومدربون، ودولة داخلة في نفس الصناعة مبتدئة، [2]فنظرا لإفتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لانتاجها كثيف العمل إلا أنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقي على فجوة بينها وبين الدولة اللاحقة،[3]فالفجوة التكنولوجية والخبرة العملية لعمال الدولة الرائدة تجعل هناك فروقا بين قدرة الدولتين على المنافسة لصالح الدولة الرائدة وبمرور الوقت يكتسب العنصر البشري في الدولة المبتدئة خبرات تؤدي إلى تقلص الفجوة وإلى انخفاض نفقات الانتاج ودون أن ننسى أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية تهتلك و تتقادم مع مرور الزمن ،وهنا يتم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي وهكذا تعود المزايا النسبية ونسب عوامل الانتاج للتحكم.[4]

2. نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر Staffan Linder وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، حيث يرى ستافن ليندر أن سبب قيام التجارة الدولية يرتبط بالمزايا النسبية ، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الانتاج، وليس يعنى هذا أن اختلاف عوامل الانتاج لا قيمة له ، [5]وبالتالي ليندر يرى بأن اختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط وهذا لايعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي بل يعني أن له قيمة محدودة ويستدعي ذلك البحث عن إعتبارات أخرى.[6]

---

[1]- زينب حسين عوض لله،**الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنفدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر ، الازاريطة ، 2004 ، ص 33.

[2]-حساني رقية، مرجع سابق.

[3]-مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص102.

[4]-حساني رقية، مرجع سابق.

[5]- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص78.

[6]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص125.

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، ففيما يخص تجارة المنتجات الأولية فإن التفسير الذي قدمه ليندر يتطابق والتفسير الذي تقدمه نظرية هكشر-أولين أي أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ، أما فيما يخص تجارة المنتجات الصناعية فإن نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه الدخل ،فالدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.وعليه فإنه يعتمد في تفسيرها على عوامل تتعلق بجانب الطلب لا العرض - تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة-،إذ يرى لندر ضرورة توافر الشرطين التاليين لقيام التجارة الدولية في السلع الصناعية:

- يعتبر وجود طلب داخلي شرطا ضروريا لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات، مفاد ذلك أن أي سلعة لابد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية. ويعني ذلك أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق ميزة نسبية في انتاج سلع صناعية ما لم تكن هذه السلع مطلوبة في السوق المحلي، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطا ضروريا لتحقيق النسبية.
- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

وكخلاصة لما سبق يرجع ليندر سبب قيام تجارة الدولية للمنتجات الصناعية إلى عنصر أساسي هو الطلب والذي تحدد انطلاقا من متوسط دخل الفرد وعليه فإن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الأذواق، بالتالي فإن فرص التصدير لكل دولة سيكون في أسواق دولة أخرى متشابهة لها من حيث الدخل ومن هذا المنطق فإن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، إضافة إلى ذلك فإن الدول تقوم بتصدير السلع التي تملك أسواق كبيرة لها وذلك لأن كبر حجم الأسواق يؤدي إلى تخفيض كلفة الانتاج بسبب اقتصاديات الحجم الكبير .

ويأخذ على هذه النظرية ما يلي:[1]

- السوق الخارجي ليست إمتداد للسوق الداخلي في كل الدول ولكل السلع, إنما هناك بعض الدول تنتج للإستهلاك الأجنبي مثل الصين والهند فهي تنتج بعض المنتجات لدول العالم الأول وهذا لتدني تكلفة اليد العاملة فيها الذي يؤدي بدوره لتدني سعر السلعة نفسها والتي لا يقدر الفرد المحلي إقتنائها أو هو غير محتاج لها أصلا فتوجه للسوق الخارجي مباشرة
- أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة . وهذا يعود لإختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافات ....إلخ. مما يؤثر على ميولات الأفراد لبعض السلع على حساب الأخرى.

3. نظريات اقتصاديات الحجم

و تشير اقتصاديات الحجم إلى الاتجاه النزولي لتكاليف الإنتاج للوحدة (أو نشاط آخر) مع نمو حجم الشركة الكبيرة التي تتمتع باقتصاديات الحجم ، و يمكن أن تنتج أحجاما أكبر من المنتجات بتكاليف أكثر انخفاضا من تلك الشركات المنافسة الأصغر

[1]-علجي محمد، **"نظرية ليندر" كإتجاه حديث في تفسير قيام التجارة الدولية**،مقال منشور على الموقع الالكتروني:
http://futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post_15.html ، نشرت يوم 2009/11/15 وأطلع عليها يوم 2020/02/07 على الساعة 07:00

حجما[1].و يقصد بها أيضا تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أي توسيع نطاق الإنتاج أو حجم المؤسسة، حيث أن التكلفة المتوسطة لمؤسسة ما قد ترتفع أو تنخفض مع الزيادة في حجم الإنتاج ، فإذا انخفضت التكلفة المتوسطة مع الزيادة في حجم الإنتاج نقول إن المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم أو أن عائدات الحجم تكون متزايدة و إذا كانت التكلفة المتوسطة لا تختلف مع حجم الإنتاج نقول عن عائدات الحجم أنها مستقرة (ثابتة) أما إذا كانت التكلفة تزداد بزيادة حجم الإنتاج هنا المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم السالبة أي عائدات الحجم تكون متناقصة[2]. ونميز بين نوعين من الوفورات داخلية و خارجية:[3]

أ. **الوفورات الداخلية**:هنا يتم التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وذلك من خلال:

- **الوفورات الفنية**: وهي الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، ويتم تحقيقها من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في توظيف عوامل الإنتاج، خاصة منها العمل وراس المال وزيادة كفاءتها عن طريق تقسيم العمل، والأخذ بأحدث المبتكرات التكنولوجية. كما يتحقق هذا النوع من الوفورات من خلال التقليل من المخلفات والمنتجات الثانوية، وإمكانية الإستفادة من الفضلات، وهو ما تعجز عنه المشروعات الصغيرة، وإمكانية إجراء البحوث والتطوير.
- **الوفورات الإدارية**: وتتمثل في الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع وذلك بأخذ الشكلين:
  - إما بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية.
  - وإما يجمع عدد من الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة بحيث لا يترتب عليه زيادة مماثلة في تكاليف الإدارة، وهو ما يعزى إليه أحيانا اندماج بعض الشركات المستقلة، ولكنها شركات صغيرة أو متوسط وما تشهده الآن من شركات كبيرة. فالمشروع الكبير له القدرة على تجنيد أفضل المهارات والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية لخدمته، مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع والتقليل في الإنفاق.
- **الوفورات التجارية**: وتتمثل في الزيادة من المقومات التجارية للمشروع من خلال الرفع من الكفاءة في شراء المواد الخام، وبيع المنتجات النهائية، والتخفيض في تكاليف النقل والدعاية والإعلان، واستغلال سمعته لترويج أنواع أخرى من المنتجات.
- **الوفورات المالية**: وتكون من خلال إمكانية الرفع من المقومات المالية للمشروع، بسهولة الحصول على الإئتمان، سواء بإصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية، أو بزيادة رؤوس أموال المشروعات عند طريق الإكتتاب فيه، وإما بالإقتراض مباشرة من المؤسسات الإئتمانية المختلفة مثل البنوك.

ب. **الوفورات الخارجية**: أما فيما يخص وفورات الحجم الخارجية فإن المؤسسة بمفردها لا تستطيع التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج فيها نتيجة الوفورات الخارجية، و لكنها تعتمد في ذلك على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة،والذي يقوم بإنجاز

---

[1]-روبرت بتس ديفد.لي، ترجمة عبد الحكم الخزامى ،**الإدارة الإستراتيجية " بناء الميزة التنافسية "**، دار الفجر، القاهرة ، 2008، ص141

[2]-فرحاني الزهرة ، **اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين التوتة**، مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 78.

[3]- العايب وليد ، مرجع سابق، ص25.

بعض الأعمال و الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة في خفض متوسط تكلفة إنتاجها[1].وبمعنى أخر التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع، ويأتي ذلك من خلال:

- **التركز**: بتوظيف بعض الصناعات في إحدى المناطق المناسبة، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين وتنمية المواصلات، واجتذاب العمال المهرة المدربين مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع، وظهور أسواق للمواد الخام قريبة، والذي له دور في تقليل تكاليف النقل.
- **اشتراك المشروعات المترابطة في القيام بالأبحاث العلمية والفنية**، وفي القيام بما يلزم من التجارب وتبادل المعلومات، وهو ما يؤدي إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وكذلك إيجاد طرق جديدة للإنتاج مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج.

- **استخدام نموذج اقتصاديات الحجم في تفسير التجارة الخارجية**

من بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية هكشر-أولين في تفسير التجارة الدولية هي فرضية ثبات غلة الحجم و التي تعني زيادة حجم الإنتاج بنفس نسبة زيادة المدخلات الممثلة في عوامل الإنتاج .أما غلة الحجم المتزايدة فتعني زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الإنتاج[2] . وبالتالي تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل إقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الإستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطية) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير).[3]

وبالتالي ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.[4]

4. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

هذا النموذج قدمه بوسنر عام 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والمتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية،

---

[1]-على سدي **نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس و ماستر تجارة دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت،الجزائر،2015/2014، ص 115.

[2]-على سدي مرجع سابق، ص 115.

[3]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص124.

[4]- العايب وليد ، مرجع سابق، ص ص25-26.

مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين:[1]

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع P1وبداية استهلاكه في الدول المقلدةP2 وخلالها تحتكر الدول المتقدمة انتاجه وتصديره.
- **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة P1(الدولة صاحبة الاختراع)وظهوره في الدول النامية(الدولة المقلدة) 3P، حيث تشارك في الانتاج.والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (01):نموذج مفسر لنظرية الفجوة التكنولوجية

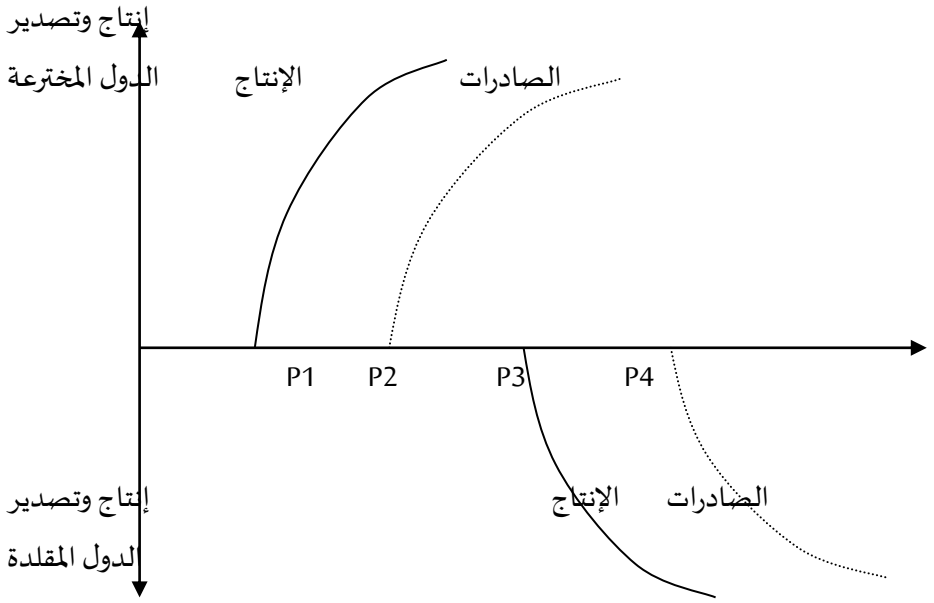

ففحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الانتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

ولكن ما يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى الفترة الزمنية التي سوف ينتقل الإنتاج فيها من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة أهي فترة طويلة أو قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج وكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن تتصدى للإجابة عنها.

[1]-عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص41.

- **تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية**

إن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين بالرغم من أهميتهما الكبرى في مجال التخصص والتبادل الدوليين وهما:[1]

السؤال الأول: لماذا يقتصر ظهور الإختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، دون غيرها من الدول سواء أكانت من مجموعة الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا، اليونان أو من مجموعة دول العالم النامي.

السؤال الثاني: ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الإختراعالإحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.

الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج، فكان على نموذج دورة المنتوج أن تتصدى للإجابة عليهما وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الإقتصاد الدولي قد اكتملت.

5. نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون

لقد ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي وهما: [2]

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان المتقدمة مثل فرنسا و إيرلندا؟
- ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما هي المزايا النسبية التي تصاحبها؟

وبذلك فإن المفكر الاقتصادي ريموند فرنون تمكن من الإجابة على هذين السؤالين من خلال نظرية أطلق عليها نظرية دورة حياة المنتج، والتي تعتبر كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ودوره في خلق المزايا النسبية .حيث أن اكتساب بعض الشركات لميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة.[3]وتدرس دورة حياة المنتج تدرس العلاقة بين المبيعات من المنتج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتج ، بالاضافة إلى أهمية هذا النموذج في

---

[1]-وليد العايب، مرجع سابق،ص28.

[2]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص123.

[3]-رحال فاطمة، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر2000-2010**-، مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2012، ص110.

عملية التنبؤ بحجم المبيعات والظروف التنافسية والتكنولوجية التي ينشط فيها المنتوج.[1]ويميز فرنون بين ثلاث مراحل في دورة المنتوج على النحو التالي[2]:

أ. المرحلة الأولى - المنتج الجديد -

وفي هذه المرحلة تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة وتكون أسعار المنتج الجديد عالية ولهذا يكون الطلب عليها غير كبير خصوصا من قبل ذوي الدخل غير المرتفع، كما أن تصدير السلعة يكون محدودا، وتجدر الإشارة هنا أن ظهور منتج جديد يتطلب توافر شروط عديدة أهمها :

- كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية؛
- مستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية؛
- سوق داخلي قادر على إستيعاب المنتجات الجديدة؛
- طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة وهو يعرف بالإبداع التكنولوجي، ومن هنا

يرى فرنون أن الولايات المتحدة مؤهلة قبل غيرها من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الجديدة، ومن خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر على السوق الداخلي ونفقات الإنتاج تكون مرتفعة إضافة إلى إحتكار السوق من طرف المنتجين المحتكرين للتكنولوجيا.

ب. المرحلة الثانية(النمو أو التوسع والنضج)

وهنا يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الإبتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواءًا بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالإنتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية – التكنولوجية، وفي هذه المرحلة تتحسن نوعية المنتج ويكتسب مزيدا من التطور والتنويع ويزداد عدد السلع المنافسة وتظهر منافسة محلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

ج. المرحلة الثالثة المنتج النمطي-مرحلة الأفول-:

وهنا تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلعة جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع، وتحدث مجموعة من التطورات يمكن إيجازها فيما يلي :

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج وبذلك يصبح السعر هو الأداة الرئيسية التنافسية؛
- إختفاء ظاهرة إقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة؛
- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول لأن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال؛

---

[1]-حساني رقية،مرجع سابق.

[2]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص ص 123-124.

- يترتب على نمطية السلعة إستبعاد إمكانية حدوث إنعكاس لدوال الإنتاج؛
- تشابه ظروف الطلب لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.

الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج

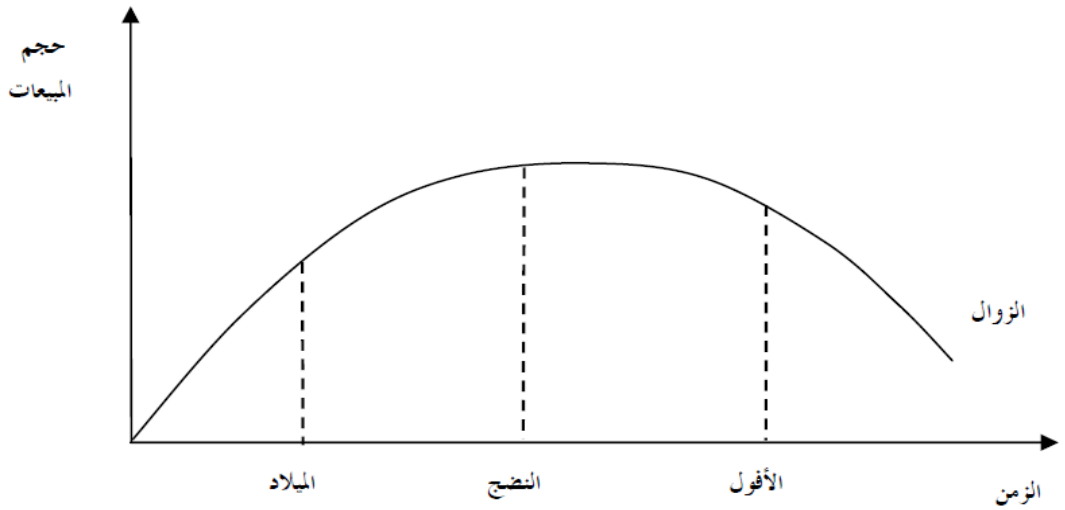

Source : Pierre Jacquemol, **La firme multinationale, une introduction économique,** édition économica ,paris, 1990, p60

6. نظرية التبادل اللامتكافئ

تعتبر هذه النظرية نقدا لنظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو ، وكذا لنظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج لكل من هكشر واولين ، واللتان تعتمدان على فكرة قيام التبادل الدولي يعود إلى الميزة النسبية التي تمتلكها الدول وعلى مقدار حيازتها لعوامل الانتاج، حيث ترى هذه النظريات أن التبادل الدولي يعود بالنفع على كل أطراف التبادل ، غير أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، إذ أن عدم التكافؤ يعتبر السمة الأساسية المميزة للتبادل الدولي.[1]، وإنطلاقا من هذا الواقع ظهرت إبتداءا من الخمسينات في كتابات بعض الاقتصاديين من أمثال ميردال وبريبيش وسنجر وغيرهم بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها" نظرية التبادل اللامتكافئ " ،وقد أوضح الاقتصادي السويدي ميردال أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والإتجاه نحو التعادل في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية بل أن إستنتاجات النظريات السابقة إنما جاءت وفقا للافتراضات التي بنيت عليها مثل: التوازن المستقر، انسجام المصالح والمنافسة الكاملة .[2]حيث رد ميردال على هذه الافتراضات بما يلي[3]:

- أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية أي لا يوجد توازن مستقر وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات؛

---

[1]- عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجيةٌ على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2000**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014/2013، ص 28.

[2]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص128.

[3]- المرجع السابق، ص ص128-129.

- إن إنسجام المصالح لا يعبر إلا عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي أي الدول المتقدمة؛
- إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأخيرة.

أما الاقتصادي الأرجنتيني راوول بريبيش فيرى أن تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على على الدول الصناعية ، حيث أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول الدول النامية يميل دائما لصالح الدول المتقدمة وهذا ناتج إلى عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول. [1]

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي" **أرجيري – إمانويل** "مؤلفه" التبادل اللامتكافئ "الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى آخر أن التبادل غير متكافئ .[2]

بالإضافة إلى ماسبق هناك عوامل أخرى تدعم هذا الإتجاه من أهمها[3]:

- وجود الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات احتكارية تسيطر على عمليات إنتاج وتوزيع منتجاتها في الدول المتخلفة وهذا ما يساعد على تحويل موارد دول الهامش إلى دول المركز؛
- احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في رفع أسعارها وهذا ما يترتب عليه تكنولوجية تعمل ليس فقط على تحويل موارد الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة بل على تكريس سيطرة الثانية على الأولى.

[1]-عز الدين علي، مرجع سابق، ص28.

[2]-المرجع السابق، ص29.

[3]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، 130.